عري عن التا اقتضى الاستغراق كقوله لا تبيعوا البر بالبر ولا
التمر بالتمر وان لم يدخله تا التوحيد فان لم يشخص مدلوله ولم
يتعدد كالذهب والماء فهو لاستغراق الجنس اذ لا يعبر عن ابعاض
بالذهب الواحد وان لم يتشخص وتعدد كالدينار والرجل
احتمل العموم وتعريف الماهية فلا يحمل على العموم الا بدليل
قاله في المستصفى تنبيهات الاول سكت المصنف هنا عن
الاضافة في المفرد وقال الهندي لم ينصوا عليه لكن قضية
التسوية بين الاضافة ولام التعريف في الاولى ان يكون كذلك
هاهنا قلت قد صرح بالتسوية جماعة لكن الامام في المحصول
انكر العموم في المفرد المعرف واما المضاف فصرح في ايما الاستدلال
على ان الامر للوجوب بانه يعم وكان الفرق على طريقته
ان الاضافة ادل على العموم من الالف واللام الثاني اشار
بقوله مثله الى ان شرط تعميمه ان لا يتحقق عهد فان كان هناك
عهد انصرف اليه قطعا وان احتمل فهام على الصحيح ونحي
هنا توقف امام الحرمين ايضا بل هو هنا اولى وقد صرح به نقال
ان كان التعريف مبنى على تنكير سابق كقولك اقبل رجلا ثم
تقول قتل الرجل فلا يعم وان لا ح قصد الجنس عم وان لم
يعرف لماذا خرج الكلام فالذي صار اليه المعظم انه للجنس
والذي اراه انه مجمل وانه حيث لا يعم بصيغة اللفظ وانما ثبت

عمومه

٣٠ باب العموم

عمومه وتناوله الجنس بحاله مقترنة معه مشعرة بالجنس
الثالث تعبيره بالمفرد خلاف تعبير ابن الحاجب باسم الجنس
والاول اعم فان المفرد المحلى ينقسم الى اسم جنس واسم ليس بجنس
فاسم الجنس ما الواحد له من لفظه كالناس والنساء والابل
والحيوان ومن هذه الجهة يفارق الجموع واما الاسم المفرد
فنحو الدينار والدرهم ويفارق اسم الجنس فان اسم الجنس لا يتكثر
عند تكثر مدلوله بخلاف المفرد فانك اشرت الى شيء من الذهب
ثم زدت عليه امثاله لم يتغير الاسم ولو اشرت الى جماعة
من الادميين قلت هؤلاء ناس فلو زيد فيهم لم يتغير لفظ
الاشارة وكانت الاشارة اليهم مع الزيادة بقولك هؤلاء
ولو اشرت الى درهم او دينار تغير اللفظ تقول هذا درهم
او دراهم ولا يصدق هذا درهم كذا فرق بينهما ابن التلمساني
في بعض مصنفاته ولا اثر له بالنسبة الى العموم فان عمومها
استغراقي باعتبار الالف واللام ص والنكرة في سياق النفي
للعموم وضعا على وقيل لزوما وعليه الشيخ الامام نصا ان
بنيت على الفتح وظاهر ان لم تبن سر مراده بالنكرة ما وقع
من المطلق والنكرة لا النكرة المقابلة للمعرفة وقوله في سياق
النفي كان الاحسن ان يقول في النفي لعموم ما كانت في سياقه
وما انصب النفي عليها وسيف الدين الآمدي فرق بين النكرة في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)